

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

Informel employment in Algeria, an attractiveness or determinism?سليم معمر¹، بن عمر عواج²¹ جامعة تلمسان (الجزائر)، salim.maamar@univ-tlemcen.dz² جامعة تلمسان (الجزائر)، benamar.aouedj@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 27-09-2022 تاريخ القبول: 21-12-2022 تاريخ النشر: 31-12-2022

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد مقارنة اقتصادية موضوعية لتقييم سياسة التشغيل في الجزائر عن طريق استخدام الأساليب الرياضية القياسية الحديثة، في ظل صعوبات القياس وتفاقم حجم الاقتصاد الموازي الذي يعمل بدوره على امتصاص اليد العاملة وعزلها عن القنوات الرسمية؛ تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي لغرض رصد وعزل مشاكل القياس وبيان ضعف الدلالة الإحصائية لكل مؤشر بشكل منفرد، وقد تم التوصل إلى مقارنة تقضي بأن تفاعل كل من مؤشر البطالة والتشغيل ومعدل النشاط مع بعضها واختبار أثرها على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية كفيل بتقييم كفاءة سياسة التشغيل. كما تم تحليل محددات نزيف اليد العاملة إلى السوق الموازي ومدى تأثير هذه الظاهرة على مستويات التشغيل كما وكيفاً.

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل؛ التشغيل غير الرسمي؛ مؤشرات التشغيل؛ القياس الاقتصادي؛ الاقتصاد الموازي.

Abstract : The study aims to diagnose and assess the Algerian employment policy, and shedding light on the measurement difficulties and the expansion of the shadow economy that causes extraction and isolation of labor forces from official channels, by describing and analyzing relationship between related variables, the study used also econometric method to measure that relationship. The study concluded that the measures and procedures taken during the sample period were ineffective, in addition to the strong impact of the parallel economy on the labor market and its absorption of labor.

Keywords: Employment Policy; Informal Employment; Employment Indicators; Econometrics; Shadow Economy

المؤلف المرسل: سليم معمر، الإيميل: salim.maamar@univ-tlemcen.dz

1. مقدمة:

ينبع الاهتمام بسياسة التشغيل من مفتاحية مفهوم الشغل في شقه الاقتصادي إذ يعتبر عنصراً مهماً لعملية الإنتاج وخلق القيمة حسب كل النظريات الاقتصادية و يعتبر المكون الأكثر أهمية حسب توجهات الاقتصادية المعاصرة لاسيما الرائدة منها، بالإضافة إلى حساسية توازن الجهاز الاقتصادي تجاه الاختلال في سوق العمل حسب النظرية الاقتصادية الكلية. من الناحية الاجتماعية، تعزيز اللحمة الاجتماعية وتحقيق الرفاه والإشراك يرتبط بشكل وثيق بشمولية التشغيل و مدى تطابقه مع النسيج الاجتماعي. لهذا فإن نجاح سياسة التشغيل يعتمد على مقدار كمال التشغيل الذي يحقق توازنات الدخل والاستهلاك، وعلى مستوى التأهيل وتخصيص الكفاءات الذي يحقق التنافسية ويخلق القيمة، بالإضافة إلى توزيع واتزان فرص التشغيل بين مختلف الفئات، سواءاً كانت عمرية، أو حسب الجنس، أو تبعاً للتأهيل والكفاءة، أو حسب التوزيع الجغرافي للأفراد.

تهدف بحمل التدابير والإجراءات والممارسات، ضمن إطار سياسة التشغيل، إلى تجسيد هذين التوجهين الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق مختلف الوسائل المتاحة، وتبعاً والتزاماً بالواقع الاقتصادي وطبيعة النسيج الاجتماعي للدولة، و نظراً لتعقيد الظاهرة وتعدد أبعادها، وجب اعتناء بإعداد وتقييم سياسات للتشغيل ترقى إلى تطلعات المجتمع و متطلبات التوازن الاقتصادي.

يكتسي هذا الطرح خصوصية بالنسبة الجزائر، بسبب تنوع نسيجها الاجتماعي وطبيعة اقتصادها الريعي بالإضافة إلى توجهاتها الاقتصادية المعتمدة على الإنفاق وتراكم رأس المال الحكوميين، في ظل هيمنة النشاط الموازي بشكل متزايد من جهة ووفرة فرص النمو والتنمية من جهة أخرى.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التطرق إلى الإشكالية التالية: **كيف يمكن تقييم سياسة التوظيف في الجزائر؟ وما مدى تحقيق هذه السياسة لأهدافها وفقاً للطرح أعلاه؟** وهذا يستلزم الإجابة على الأسئلة الفرعية وفقاً للطرح المبدئي وهي:

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

- أي مقارنة موضوعية لتقييم سياسة التشغيل في الجزائر؟ وما هي مشاكل القياس التي قد يسببها تفاعل مختلف المتغيرات و حجم التشغيل الموازي على طرق التقييم؟ وكيف يؤثر التشغيل غير الرسمي على التشغيل الرسمي؟

من أجل دراسة هذه الجوانب وأخرى ذات صلة بسياق الموضوع، حددت هذه الورقة مجموعة من الفرضيات الصريحة المباشرة إضافة إلى مجموع الفرضيات الضمنية اللازمة حسب الطرح وضرورة صدق الاتساق الداخلي للمقارنة وهي:

- القراءة المنفردة للمؤشرات لا تعبر عن واقع التشغيل في الجزائر.
 - التشغيل الموازي ذو جاذبية تؤثر مباشرة على السوق الرسمية للعمل والاقتصاد ككل.
 - كفاءة سياسة التشغيل تعتمد على سرعة و مدى استجابة سوق العمل للإجراءات والتدابير.
- تهدف هذه الورقة إلى وضع أسلوب موضوعي لتقييم سياسة التشغيل في الجزائر، عن طريق رصد وعزل كل مشاكل القياس، ومن خلال اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات ذات الصلة، وكذا اطلاع على مكان التحفيز والاستجابة وفق مختلف القواعد الاقتصادية والقياسية. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في إمكانية استخدام أسلوبها المقارباتي كدليل لإعداد وتقييم السياسات، فضلاً عن أهمية النتائج التي قد تعطي صورة واضحة عن واقع هذا المفهوم في الجزائر.

2. مفاهيم مفتاحية وطرق القياس:

1.2 الإطار النظري للدراسة:

1.1.2 الإطار العام للشغل:

من منظور تقليدي، التشغيل هو تمكين الفرد من الحصول على منصب عمل و الاشتغال به في أي قطاع أو نشاط، بعد حصوله على قدر معين من التدريب والتأهيل. أما من منظور حديث فإن هذا المفهوم يشمل ضمان الاستمرار و التوظيف وفقاً لاختصاص الفرد ومؤهلاته بالإضافة إلى متطلبات السوق. وهنا

سليم معمر؛ بن عمر عواج

تكمن أهمية الإطار القانوني للتعريف وكذا بعده الاجتماعي (GALLIE, 1998)، (KEYNES, 1937, pp. 209-223).

الشغل حسب المكتب الدولي للعمل (BIT) أو (ILO) هو ممارسة عمل أو نشاط لفترة معينة من الزمن مهما كانت ضئيلة خلال الفترة المرجعية للإحصاء، و هذا ما يجعل هذا التعريف واسع إلى درجة أنه يشمل الأفراد الذين مارسوا أعمال مؤقتة و عادوا مجددا للبحث عن عمل و هذا ما قد يسبب مشاكل أثناء قياس الظاهرة (BRANDOLINI, 2006, pp. 153-179). لهذا، ولغرض التخلص من مشاكل القياس فإن التشغيل يقضي باستخدام الأفراد الناشطين في أنشطة اقتصادية. من وجهة نظر الاقتصاد الكلي فإن الشغل هو العمل المقدم داخل الاقتصاد الوطني من طرف الفئات النشطة خارج البطالة، ولهذا يعتبر مفهوم البطالة مكوناً لقياس التشغيل قبل أن يكون هدفاً لسياسة التشغيل (Pierre Cahuc, 2004).

يعتمد قياس التشغيل على عدة مؤشرات أهمها:

- **مؤشر التشغيل:** وهو نسبة الأفراد الذين يمتلكون منصب شغل أو يمارسون نشاطا اقتصاديا، إلى الأفراد النشطة ذات العمر الذي يتراوح بين 15 و 64 سنة (BALESTRA, 2018). ويعبر هذا المؤشر على قدرة الاقتصاد على استغلال اليد العاملة المتاحة والتي تعتبر فرصة اقتصادية بالنظر إلى أهمية العمل في عملية الإنتاج حسب معظم المدارس الاقتصادية. وتعتبر OCDE أن معدل التشغيل ذو دلالة عالية في وصف حال سوق العمل بالمقارنة مع معدل البطالة.

- **معدل البطالة:** يمثل نسبة الأفراد العاملين داخل الفئة النشطة، البطال هو الشخص الذي يبحث عن عمل، نلاحظ أن هذا التعريف يشمل كل فرد مارس نشاط أثناء الفترة المرجعية ثم فقد منصبه، أو شخص يمارس نشاط وفي نفس الوقت بصدد البحث عن منصب آخر بما يتناسب مع مؤهلاته التكوينية أو منصب ذو دخل أعلى أو استقرار أكثر من منصبه الحالي. وهذا ما يدفع الدراسة إلى التدقيق في تعريف البطالة المعتمد من طرف المنظمات الدولية المتخصصة في القياس والإحصاء، حيث تعرف

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

المنظمة الدولية للعمل (BIT) البطال على أنه كل شخص يبلغ من العمر 15 سنة فما فوق و تتوفر فيه واحدة من الصفات الثلاث، دون عمل خلال الفترة المرجعية، أو متاح للعمل فوراً أو في أجل أقصاه 15 يوماً، أو بصدد البحث عن عمل خلال الشهر الذي يسبق الفترة المرجعية و فترة الإحصاء أو لن يستطيع مباشرة العمل إلا بعد ثلاث أشهر أو أكثر (KENEDI, 2017, pp. 22-25). بهذه الطريقة يتضح أن حيز البطالة يتسع ليشمل الأفراد الذين حصلوا على مناصب مباشرة بعد فترة الإحصاء دون توقعهم لذلك، أو الأشخاص الذين كانت بطالتهم ظرفية، أو الأشخاص المشتغلين الباحثين عن مناصب أخرى والمتاحين للتشغيل رغم عدم تعطلهم عن العمل. تماماً كاتساع حيز التشغيل حسب تعريف (BIT). ولا يختلف تعريف الديوان الوطني للإحصائيات عن هذا التعريف سوى في إلزامية صفة الباحث عن العمل في الفرد لكي يعتبر بطالاً على عكس توجه المنظمة الدولية للعمل.

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الديوان الوطني للإحصاء تلقى انتقادات كبيرة من طرف المختصين و المهتمين بسوق العمل بعد تبنيه للصيغة الواسعة للتشغيل والصيغة الضيقة للبطالة، رغم ضعف الهياكل المتخصصة في إحصاء البطالة، وقد اضطر الديوان سنة 2014 إلى تبرير مقارنته حسب المراجع المرفقة (Office national des statistiques, 2014)؛ (Office national des statistiques, 2013).

- مؤشر النشاط: وهو نسبة عدد الأفراد النشطين أي القادرين على العمل (15-64 سنة) حسب برنامج التنمية للأمم المتحدة (NOLAN, 1998, p. 304). إلى العدد الكلي للسكان، أو إلى العدد الكلي لفئة معينة، سواء كانت فئة عمرية أو حسب الجنس أو حسب المؤهلات (ALEXANDER & BADEN, 2001, pp. 33-37). لكن المهم هو المؤشر العام، إذ أن حركة هذا المؤشر بالارتفاع أو الانخفاض تؤثر مباشرة على دلالة المؤشرين السابقين حيث أن حتى باعتبار المقارنة الأكثر دقة للتشغيل والبطالة، فإن انخفاض مؤشر النشاط يدل على خطورة معدلات

سليم معمر؛ بن عمر عواج

البطالة مهما كانت ضئيلة بالنظر إلى كون قياس البطالة يعتمد على الحجم الأقل من المجتمع، أما في حالة العكس، فإن ارتفاع مؤشر النشاط يدل على اعتدال ظاهرة البطالة في حدود معدلات معينة. هذه المؤشرات هي الأدوات المفتاحية التي تسمح بالتشخيص وبناء سياسات التشغيل بالإضافة إلى قياس كفاءتها.

2.1.2 سياسة التشغيل:

تعرف سياسة التشغيل على أنها مختلف الوسائل و الطرق المعتمدة من أجل إعطاء حق العمل لكل إنسان قادر و مدى تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج (Jérôme, 1993). يعرفها J.Gautié على أنها تشمل جميع الإجراءات والتدابير الاقتصادية الكلية ذات الطابع الدوري والتي تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل أو الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من اختلالات سوق العمل (سواءً بطالة أو ندرة اليد العاملة) بالإضافة إلى التسيير والتنظيم القانوني لهذا السوق. لهذا فهذه السياسات قد تكون نشيطة و فعالة عن طريق استحداث مناصب شغل جديدة وتكييف اليد العاملة مع متطلبات السوق، وقد تكون سياسة خاملة أو سلبية وهي تشمل التحويلات الحكومية بشكل عام أو السياسة المالية التوسعية التي تهدف إلى خلق ديناميكية اقتصادية وزيادة الطلب على اليد العاملة (NICKELL & LAYARD, 1999, pp. 3029-3084).

بناء سياسة التشغيل: تبني سياسة التشغيل لغرض تحقيق أهدافها على ثلاث أعمدة أساسية:

- البعد الاجتماعي: يعتبر العمل عنصراً جوهرياً للتكامل الاجتماعي، نظراً لكونه مصدراً للمداخيل والأجور، يسمح للفرد بالاستهلاك لغرض إشباع رغباته، كما يتيح له إمكانية التأمين والضمان الاجتماعي، فضلاً عن كونه عاملاً أساسياً لضمان الحياة الكريمة وتحقيق المكانة الاجتماعية. في حين عدم القدرة على ممارسة نشاط يسمح بتحقيق دخل أو أجر من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف اللحمة الاجتماعية، نظراً لمظاهر التهميش والخطر الاجتماعيين. ولهذا فإن البعد الاجتماعي يركز على ضرورة القضاء على مختلف الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن البطالة، بالنسبة للقوى الناشطة عامة وذوي

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

الكفاءات والمؤهلات خاصة، والسعي إلى توفير ظروف وخلق فرص لغرض امتصاص وإدماج هذه القوى و إبعادها عن قنوات التهميش والاقصاء.

- البعد الاقتصادي: تنبع أهمية هذا البعد أولاً من أهمية العمل والدخل في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، خاصة في ما يتعلق بالاستهلاك والطلب الكلي الذي يُنتج ارتفاع مستويات الاستثمار و تسارع تداول الكتلة النقدية مما يعطي ديناميكية للاقتصاد وبالتالي العودة بالمنفعة الاقتصادية العامة لاسيما ارتفاع الطلب على اليد العاملة كأثر رجعي. ثم ثانياً إلى أهمية استغلال القوى الناشطة، خاصة المؤهلة منها، بغرض اكتساب ميزات تنافسية وتوسيع حجم النشاط و العرض الكلي بما يتماشى مع ارتفاع الطلب. لهذا فإن هذا البعد يركز على ضرورة استثمار رأس المال البشري لغرض خلق الثروة واستغلال فرص الاستثمار وتنويعه وعصرنته من أجل تحقيق أهداف تحسين الجودة والمردودية والتنافسية، فضلاً عن تحقيق الرفاه الاقتصادي (BOULILA & BENBOUZIANE, 2018, pp. 11-24).

- البعد الهيكلي التنظيمي: تحقيق الديناميكية الاقتصادية و الحفاظ على التوازنات الاجتماعية في سياق سياسة التشغيل يستوجب القيام بإجراءات وتدابير تهدف إلى جرد القوى العاملة العاطلة واستخدامها بالإضافة إلى رصد الفرص الاقتصادية واستثمارها بشكل فعال، فضلاً عن الوعي والرغبة السياسية. لهذا فإن هذا البعد يهدف إلى تمكين وإشراك جميع الجهات والقوى ذات الصلة لغرض اتخاذ قرارات جماعية تهدف إلى التخطيط والتنفيذ، وهو الدور الذي تلعبه الهيآت الرسمية المتخصصة في التشغيل و دعم الاستثمار وكذا مفتشيات العمل. من المؤكد، أن سياسة التشغيل لا تهدف إلى القضاء على البطالة فقط وإنما أيضاً إلى ضمان استقرار سوق العمل عن طريق تحسين ظروف الأجراء لهذا فإن طبيعة سياسات التشغيل تختلف باختلاف الظروف والاحتياجات و الفرص، وقد تصنف كالتالي:

- سياسة التشغيل التي تستهدف معدل البطالة: السعي إلى تخفيض معدل البطالة يكون سواء بتحفيز سوق العمل عن طريق السياسات المالية و النقدية بغرض توسيع حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي

سليم معمر؛ بن عمر عواج

ارتفاع الحاجة لليد العاملة، أو عن طريق وسائل أخرى مثل تحديد السن القانونية الأدنى أو سن التقاعد، في حالة عدم توفر فرص بديلة حقيقية لتوسيع حجم النشاط الاقتصادي.

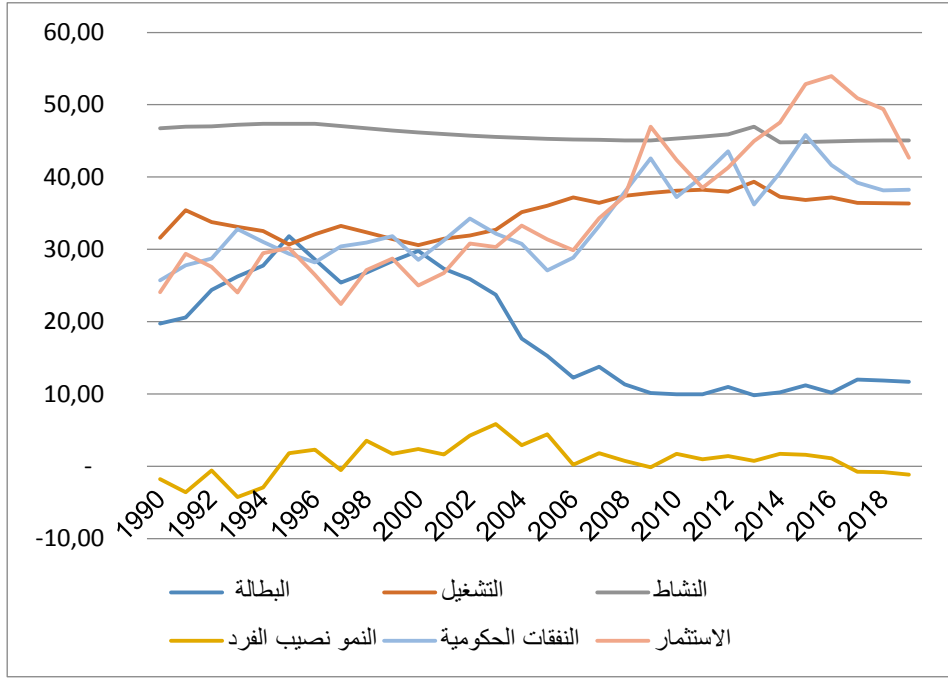
- سياسة التشغيل التي تستهدف الأجور: في حدود قدرة السلطة العمومية على التعامل مع مستوى الأجور (وسائل تشريعية، جبائية، أو تحويلات حكومية)، تهدف هذه السياسة إلى رفع مستوى الأجور دون المساس بتكلفة اليد العاملة وبالتالي بتنافسية النسيج الاقتصادي، عن طريق أدوات نقدية. أو قد تسعى إلى تخفيض تكلفة اليد العاملة دون المساس بمستوى الأجور عن طريق الأدوات المالية أو سياسات الدعم، وذلك لغرض تنظيم العرض والطلب داخل سوق العمل بما يتماشى مع الأهداف المستطرة، والحفاظ على الأداء السليم للاقتصاد.

- سياسات التشغيل التي تهدف إلى المطابقة أو الاقتران مع سوق العمل: وذلك من خلال الاعتدال عن طريق تحميل المسؤولية لأرباب العمل و تثبيت و تسقيف ساعات العمل بالإضافة إلى توفير الاستقرار للأجير، استنادا على فرضية أن أي منصب شغل مستقر يوفر فرص أكبر داخل سوق العمل، بفعل عزوف صاحبه عن الطلب. أو من خلال تكوين و تأهيل الفرد لغرض الحصول على منصب أو الحفاظ على منصبه ومسايرة متطلبات السوق (EAMETS & JAAKSON, 2014)؛ (WALLACE & POLLACK, 2020)؛ (SCHMID & GAZIER, 2002).

يتضح جليا مما سبق أن كفاءة و فعالية سياسة التشغيل تعتمد على مدى تحقيق أهدافها المستطرة آنفاً بناء على معطيات واقع سوق التشغيل وأبعاده، ولا تعتمد على قراءة معدلات البطالة أو التشغيل فحسب، بالنظر إلى مشاكل القياس، وإنما تعتمد على حركة مؤشرات أخرى ذات بعد اجتماعي واقتصادي على غرار نصيب الفرد من الدخل القومي، أو متوسط إنفاق الفرد، أو نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، أو حتى مؤشرات التمكين الاجتماعي و السياسي لفئات معينة كمشاركة المرأة في العمل السياسي مثلاً.

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

الشكل 01: تطور مؤشرات التشغيل مقارنة مع بعض المتغيرات الاقتصادية.



المصدر: بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

نظراً لضعف الدلالة الإحصائية لكل من مؤشر التشغيل و البطالة في ظل إهمال تأثير مؤشر النشاط كما تم الإشارة له آنفاً و نظراً لكون كفاءة سياسة التشغيل من منظور اقتصادي تعتمد على مدى استغلال الفرص الاقتصادية وتكييف الجهاز الاقتصادي بما يسمح بتحقيق التوازن اللازم في سوق العمل، فإن وتيرة النمو والاستثمار لابد أن يكون لها أثر إيجابي على مستويات التشغيل بحيث يتم امتصاص اليد العاملة وتوظيفها، لهذا فإن نجاح سياسة التشغيل يعتمد على العلاقة بين تطور البطالة و كل من النمو والاستثمار والنشاط، لأن انتعاش معدلات البطالة بوتيرة أقل من المتغيرات السابقة يدل على عدم مواكبة التدابير والإجراءات للمتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية . من جهة أخرى، وبالنظر إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري ومجمل السياسات المنتهجة من طرف الحكومات المتوالية (BRAUNSTEIN,

سليم معمر؛ بن عمر عواج

(2012)، لا بد أن يكون للنفقات العمومية دلالة إحصائية على تغير معدلات البطالة، لهذا اعتمدت هذه الدراسة على المقاربة التالية:

2.2 المقاربة القياسية للدراسة (الجزء الأول):

من أجل إعطاء دلالة إحصائية أعلى، لغرض قياس أداء سياسة التشغيل في الجزائر و كذا توفير المعطيات اللازمة للسلطات المختصة من أجل اتخاذ إجراءات ذات فعالية عالية واتخاذ القرار بناءً على وقائع واضحة و معطيات صريح (*approche factuelle de prise de décision*)، اعتمدت هذه الدراسة على نموذج قياسي يجمع بين مختلف المتغيرات السابق ذكرها (KOTNIK & PETRIN, 2017, pp. 89-110؛ GREENE, 2006).

- **النموذج القياسي:** هو نموذج رياضي ديناميكي يهدف إلى وصف وإيضاح العلاقة بين متغيرين أو أكثر على ضوء التصرف الإحصائي لبيانات هذه المتغيرات خلال سلسلة زمنية معينة. يمكن اعتبار النموذج القياسي كذلك على أنه تعبير دال (على شكل دوال) لمجموعة من المتغيرات يهدف إلى توضيح دقيق للحقائق والظواهر وفقاً للقراءة الرياضية والإحصائية بما يسمح بتشخيص أو تأكيد أو تفسير الظواهر (LAHARACH & BENLAMINE, 1993).

النموذج المستخدم في هذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR) وهو نموذج قام بتطويره Cristopher SIMS سنة 1980 يهدف إلى رصد العلاقات السببية المتبادلة بين مجموعة من المتغيرات. وفقاً لهذا النموذج تُعالج المتغيرات بصفة متماثلة و تناظرية بحيث يفترض أن كل متغير يتأثر بقيمة السابقة في السلسلة الزمنية ويتأثر كذلك بالقيم السابقة لباقي المتغيرات، كما أنه لا يشترط استبعاد أي متغير خارجي (CÉDRIC, 2018؛ SIMS, 1980, pp. 1-48).

- **النمذجة:** تمت الاستعانة بالمتغيرات التالية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019:

- البطالة: إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي القوة الناشطة حسب مقارنة BIT ، أي كل فرد متاح وبصدد البحث عن عمل و نرسم لها ب "unp"

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

- التشغيل: إجمالي التشغيل إلى عدد السكان النشطين حسب مقاربة BIT، ونرمز له بـ "emr"
 - النشاط: نسبة المشاركة في قوة العمل و نرمز له بـ "actr".
 - السكان: نمو عدد السكان سنوياً و نرمز له بـ "popg".
 - نمو الناتج المحلي الإجمالي "gdp".
 - نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية "ipgdp".
 - النفقات العمومية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي "exg".
 - إجمالي الاستثمار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي "invst".
- تم استخراج البيانات من الموقع الرسمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- يمكن كتابة النموذج الأولي بالشكل التالي:

$$\text{unp} = \varphi + b_1 \text{emr} + b_2 \text{actr} + b_3 \text{popg} + b_4 \text{gdp} + b_5 \text{ipgdp} + b_6 \text{exg} + b_7 \text{invst} + \mu$$

حيث φ هي الحد الثابت للمعادلة، $b_1 \dots b_7$ هي معلمات النموذج، و μ هي حد الخطأ.

نتج عن اختبار الاستقرار عن طريق نموذج ADF أن كلاً من السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات عدد السكان وإجمالي استثمار كانت مستقرة عند مستوياتها الأصلية، في حين باقي المتغيرات (البطالة، التشغيل، النشاط، نصيب الفرد، الناتج المحلي و النفقات العمومية) كانت مستقرة عند الفروق الأولى. لهذا فإن علاقة التكامل المشترك لا تنطبق على هذا النموذج وبالتالي قمنا بالاستخدام الفروق الأولى لهذه السلاسل بدل الأصلية.

- درجة تأخير النموذج: نتج عن هذا الاختبار أن فترات الإبطاء اللازمة لاستجابة المتغيرات لحركة النموذج أو لأي صدمة هي فترتين حسب كل المعايير. تجدر الإشارة هنا أن النموذج

سليم معمر؛ بن عمر عواج

يأخذ بعين الاعتبار تأخر استجابة الظواهر للمعطيات عكس النماذج التقليدية التي تفترض أن كل العلاقات آنية

- جودة النموذج: أثبتت الاختبارات كذلك عدم وجود جذور وحدوية للنموذج بالإضافة إلى أن بواقيه تخضع لتوزيع طبيعي دون مشكل عدم تجانس التباين و هذا يؤكد جودة و صلاحية النموذج.

- الاستجابة والسببية: نتج عن اختبار Granger للسببية أنه من بين كل العلاقات المفترضة حسب النموذج و حسب مقارنة هذه الورقة البحثية، فإنه العلاقة بين البطالة ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي والعلاقة بين نمو السكان والبطالة كانتا مقبولتين إحصائياً في حدود درجة معنوية 5%، أما باقي العلاقات فلا يمكن قبولها. اختبار دوال الاستجابة أكد أن معظمها ليست مستقرة تماماً وأن الصدمات في المتغيرات المحفزة ليس لها أي تأثير إحصائي على مؤشرات التشغيل وفي المقابل كذلك حركة المؤشرات لا تؤدي إلى تحفيز المتغيرات التي تعبر عن إجراءات وتدابير السياسة. في حين لاحظنا استقرار دالة استجابة البطالة لنمو السكان و كذا دوال كل من الاستثمار و الإنفاق و لكن بدرجة ضعيفة جداً لا تتجاوز استجابة الاستثمار و الإنفاق للدخل الإجمالي و بالتالي يمكن إهمال أثر الإنفاق والاستثمار على البطالة. و هذا راجع حسب نتائج تقدير معادلة VAR إلى عدم قدرة معظم المتغيرات على تفسير حركة التموج حسب إحصائية R^2 adjusted، حيث أن مؤشرات التشغيل تفسر النموذج بنسبة تتراوح ما بين 25% إلى 30% مع قبول هذا التفسير إحصائياً حسب إحصائية t student، كما أن مؤشرات التحفيز غير قادرة تماماً على تفسير النموذج وغير مقبولة إحصائياً وهذا خطير، أما متغير نصيب الفرد فيفسر النموذج بنسبة 39% وهو مقبول إحصائياً، في حين أن النموذج بصفة عامة يخضع لسيطرة النمو السكاني حيث يفسر 99% من حركة المعادلة (CORNILLON & MATZNER, 2007).

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

تفسير النتائج (RUNKLE, 1987, pp. 437-442):

إن فعالية سياسة التشغيل ترتبط بقدرة الإجراءات و التدابير على التأثير على سوق العمل لهذا فهي تعتمد على مدى تحقيق الأهداف من جهة و على القراءة الدقيقة للمؤشرات من جهة أخرى، مما يشكل نوعاً من التأثير الحلقي التسلسلي و المتناظر، حيث أن معدلات البطالة و التشغيل لا بد أن تحفز الحكومة على اتخاذ قرارات و إجراءات معينة (الإنفاق و دعم الاستثمار) في حين لا بد لهذه الإجراءات أن يكون لها تأثير على مؤشرات التشغيل بعد فترات الإبطاء (الوقت اللازم لظهور ردة الفعل). هذه القاعدة الحلقية غائبة تماماً حسب نتائج النموذج أثناء فترة الدراسة (1990 إلى 2019) إذ أن اختبارات السببية والاستجابة أكدت أن متغيرات الإنفاق و الاستثمار لا تستجيب لمعطيات سوق العمل و في نفس الوقت لا تؤثر على مؤشراتته، في حين أن معدلات البطالة تستجيب بشكل واضح و صريح لضغط النمو السكاني، كما يساهم تحسن معدل التشغيل في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يمكن أن نستنتج من هذه الدراسة القياسية في جزئها الأول أن سياسة التشغيل في الجزائر أثناء الفترة العينة عاجزة تماماً عن تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، لكن و في نفس الوقت يبقى سوء استخدام المعلومات و المعطيات و عدم استجابة التدابير و الإجراءات لحركة مؤشرات التشغيل محل استفهام، كما أن عدم استجابة سوق العمل للإنفاق و الاستثمار لا يمكن تفسيره في إطار التشغيل الرسمي فقط بالنظر إلى أهمية و حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر و استنزافه للموارد بصفة عامة و المورد البشري بصفة خاصة، لهذا لا بد من توسيع إطار هذه الدراسة لتشمل هذا المتغير المهم و الذي لا يمكن إهمال تأثيره على البعدين الاجتماعي والاقتصادي للجزائر.

3. التشغيل غير الرسمي:

خلص تقرير المكتب الدولي للعمل BIT سنة 1972 في كينيا إلى أن المشكل الاجتماعي الحقيقي للدول النامية ليس هو البطالة بأزهى وجود نسبة معتبرة من إجمالي السكان النشطين والذين

سليم معمر؛ بن عمر عواج

يمارسون أعمال إنتاج سلع وخدمات دون أن تكون أعمالهم معترفاً بها أو مسجلة أو محمية ومقننة من طرف السلطات العمومية (BIT, 2013). يعرف BIT التشغيل في القطاع الغير رسمي على أنه يشمل جميع الوظائف في مؤسسات القطاع الغير رسمي أو كل شخص يتم توظيفه خلال الفترة المرجعية في نشاط واحد على الأقل من القطاع الموازي، سواء كان هذا نشاطه الرئيسي الوحيد أو نشاطاً ثانوياً بالنسبة إليه (HAMMOUDA, 2006)؛ (HUSSMANN, 2004). يخضع هذا التعريف للمقاربة المؤسساتية لآحصاء و قياس الاقتصاد الموازي حيث أنه يشمل حيزاً واسعاً من الأفراد بغض النظر عن مدة النشاط و طبيعته و ما إذا كان رئيسياً أو ثانوياً يهدف لرفع الدخل. اعتماد BIT على هذا التعريف مبني على فرضية كون اتساع حجم الاقتصاد الموازي يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع نسبة التشغيل غير الرسمي (HUSSMANN, 2003-2004, pp. 2-4). لكن هذه الفرضية تتنافى مع القوانين الإحصائية، إذ، وعلى عكس ما كان سائداً في ستينيات القرن الماضي حيث أن العلاقات بين المتغيرات الإحصائية تكون آنية بالضرورة و أنها تكون في اتجاه واحد، فإن القياس الإحصائي الحديث يعتبر هذا الاعتقاد خاطئاً لأنه غير خاضع لدلائل تجريبية، و أن العلاقة بين المتغيرات الإحصائية هي علاقة تناظرية، قد تخضع لفترات إبطاء لكي يتضح تأثيرها الإحصائي (سرعة الاستجابة) (BEHAGHEL, 2012).

من المؤكد أن اتساع حجم الاقتصاد الموازي يؤدي بعد فترة إلى ارتفاع طلبه على اليد العاملة من جهة و يؤدي إلى خلق فرص تحقيق دخل بالنسبة للمؤسسات و المؤسسات الأسرية والأفراد وهذا ما يرفع من جاذبيته من جهة أخرى. لكن وفي نفس الوقت ارتفاع نسبة التشغيل الموازي لتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يوفرها الاقتصاد الرسمي كما تم الإشارة إليه في الجزء الأول من الدراسة القياسية، تؤدي إلى ارتفاع وتيرة النشاط الغير رسمي و هذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع قياس المؤشرين معاً في تأثير متناظر تسلسلي بعد فترات إبطاء معينة تخضع لسرعة استجابة الاقتصاد و طبيعة الأنشطة المهيمنة على الاقتصاد الغير رسمي. في هذا السياق، تهدف سياسة التشغيل إلى وفق نزيف اليد العاملة نحو السوق

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

الموازي من جهة و إلى استدراج الموارد البشرية المستغلة بطرق غير رسمية (GUITTON, 1973, pp. 107-112).

1.3. عوامل الجذب و الطرد بين السوقين الرسمية و الموازية:

تخضع جاذبية كل سوق (الرسمية أو الموازية) إلى نسيج من المحددات هي نفسها أهداف سياسة التشغيل في أبعادها الاجتماعي و الاقتصادي و الهيكلي على المستوى الجزئي، أما على المستوى الكلي فلا شك أن تحقيق هذه الأهداف هو ما يحدد مدى نجاح سياسة التشغيل في الانصهار مع السياق الاقتصادي و الاجتماعي، لهذا تكتسي جاذبية السوق الموازية أهمية بالغة و تُمارس ضغطاً كبيراً على مؤشرات التشغيل الرسمي. من هنا يمكن جرد عوامل الانتقال بين السوقين كما يلي:

- عوامل الجذب و الطرد على المستوى الجزئي:

وفق المقاربة المعتمدة في هذه الدراسة، يخضع انتقال ميولات الأشخاص من السوق الرسمية إلى السوق الموازية إلى مدى فعالية تحقيق أهداف سياسة التشغيل، التي تتلخص في البحث عن الأجر أو دخل أعلى أو استقرار على المدى المتوسط أو البعيد، أو ملائمة المنصب مع مؤهلات الشخص أو ضمان اجتماعي أو تمكين اجتماعي وانصهار في اللحمة المجتمعية بالإضافة إلى قدرة الهياكل والتنظيمات على الاستقطاب و إتاحة مختلف البرامج و قدرتها على تغطية أكبر مساحة للفئة النشطة، وقد يكون الانتقال بين السوقين ناتجاً عن تفاعل أو توازن أو التحكيم بين كل هذه العوامل.

- محددات كفاءة سياسة التشغيل على المستوى الكلي:

فضلا عما تم الإشارة إليه آنفاً خلال هذه الدراسة من آليات لتقييم سياسة التشغيل و التي تقضي بضرورة دراسة تفاعل مختلف المؤشرات فيما بينها بالإضافة إلى تحليل استجابة متغيرات الاقتصاد الكلي لحركة هذه المؤشرات، لا شك أن مدى تحقيق الأهداف المسطرة يشكل مقياساً مهماً كذلك. هذا المقياس

سليم معمر؛ بن عمر عواج

يتأثر كماً و نوعاً بتفاقم حجم الاقتصاد الموازي نظراً لصعوبات القياس التي يسببها، بالإضافة إلى المحددات التالية:

أفقياً: وصف تأثير حجم الاقتصاد الموازي على واقع التشغيل يستلزم إسقاط جميع أشكاله على مفهوم الشغل وأبعاده. و يمكن تلخيص أسباب تنامي الاقتصاد الموازي في الجزائر كالتالي:

- العوائق الإدارية و عدم ملائمة مناخ الاستثمار: حيث أن الفرد الحائز على مورد لممارسة نشاط يسعى إلى الاستثمار في ظروف ملائمة و سهلة، و نظراً لثقل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية فإن سهولة دخول السوق الموازي تلعب دوراً كبيراً في تناقص الاستثمار الرسمي، وبالتالي النمو الرسمي. كما أن ميزات الخطر و عدم الشفافية في البيئة الاستثمارية الجزائرية، لا يؤدي إلى العزوف عن الاستثمار في القنوات الرسمية على المستوى المحلي فقط بل و يردع إمكانية جلب استثمار أجنبي، بالنظر إلى ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية حيث احتلت الجزائر المرتبة 106 سنة 2020. غياب التحفيز على الاستثمار بصفته عامل أساسي للتشغيل أدى إلى تعطيل توازن السوق من جهة و دعم حجم النشاط الغير المسجل وما يترتب عنه من عجز عن قياس الحاجات واستخدام غير مقنن للموارد بما في ذلك المورد البشري.
- ثقل عبئ الضرائب و الرسوم الجمركية: و هذا ما يؤدي إلى التهرب من التصريح بالنشاط أو جزء كبير منه، كما يرجع سبب التهرب الضريبي في الجزائر إلى التعقيد و عدم استقرار و عدم عدالة النظام الجبائي وهذا يدعم النشاط الموازي ويردع فرص التشغيل الرسمي.
- تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وعدم امتثالها لقواعد المحاسبة والتصريح بالعدد الصحيح للعمال، بعد برامج دعم الاستثمار التي عرفت الجزائر في 20 سنة الأخيرة، مما أدى إلى عزل كتلة نقدية كبيرة عن التداول الرسمي و إلى استقطاب الكثير من اليد العاملة إلى هذه

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

النشاطات، في ظل نقص الرقابة ومتابعة المشاريع المدعومة و عدم توخي الحذر في إعطاء امتيازات الاستثمار.

- الأزمة الأمنية: وعدم توازن توزيع السكان مع تفاقم النزوح الريفي وانخفاض استغلال الأراضي الفلاحية.

- الأزمة العقارية: في الجزائر تجبر أغلب الفلاحين على مزاوله نشاطهم دون التصريح بمدخلهم و بطرق تقليدية غير كفيلة بترقية القطاع الفلاحي في الجزائر.

- النظام المصرفي: عاجز عن استقطاب الادخار و استرجاع الكتلة النقدية إلى القنوات الرسمية لإعادة حقنها بشكل سليم، كما أن سياسة الصرف في الجزائر وارتفاع الفجوة بين أسعار العملات في الأسواق الموازية والأسواق الرسمية أدى إلى ارتفاع الطلب على العملات لغرض المضاربة في الأسواق الموازية عن طريق تضخيم فواتير الاستيراد، و هذا ما كان له تأثير كبير على قيمة الدينار الجزائري وما ترتب عنه على مستوى التضخم و العمالة و النمو.

عموديا: اللجوء إلى النشاط الموازي يخضع لجاذبية بعض القطاعات و النشاطات أكثر من أخرى:

- قطاع التجارة و قطاع البناء و الأشغال العمومية: و لعل جاذبية هذين القطاعين تنبع أساساً من سوء تنظيمهما هيكلياً و عن ثقل الإجراءات القانونية و الإدارية التي ترخص لهذه الأنشطة و عن سهولة الاستثمار و الممارسة و التي يجدها الكثير من حاملي المؤهلات والشهادات مقارنة مع مع قطاعات أخرى. و لاشك أن هذا الميول يخضع كذلك لتأثير عوامل على المستوى الجزئي كما تم الإشارة له آنفاً.

- قطاع الزراعة: كذلك و على الرغم من استبعاده عادة من احصائيات التشغيل غير الرسمي حسب مقارنة BIT 1993 إلا أنه يساهم بشكل كبير في مناصب شغل و توليد الدخل ويرجع الحجم المعتبر للنشاط في هذا القطاع إلى اتساع حيّز الملكية العائلية للعقارات الفلاحية

سليم معمر؛ بن عمر عواج

وإلى إمكانات القطاع الإنتاجية المعتمدة، بالإضافة إلى اعتبارات جزئية كذلك. كما أن مشكل التعامل مع الأوعية العقارية و مسحها و إعادة تخصيصها يقف حاجزاً أمام دعم الاستثمار الرسمي في النشاط الفلاحي و الزراعي و تطويره بما يتماشى مع الفرص الكامنة النمو والتنمية (SOUAG, ADAIR, & HAMMOUDA, 2016, pp. 12-26)؛ (CHARMES, 2010)؛ (CHERFI, 2020, pp. 1178-1193).

2.3 قياس وتحليل العلاقة (الجزء الثاني):

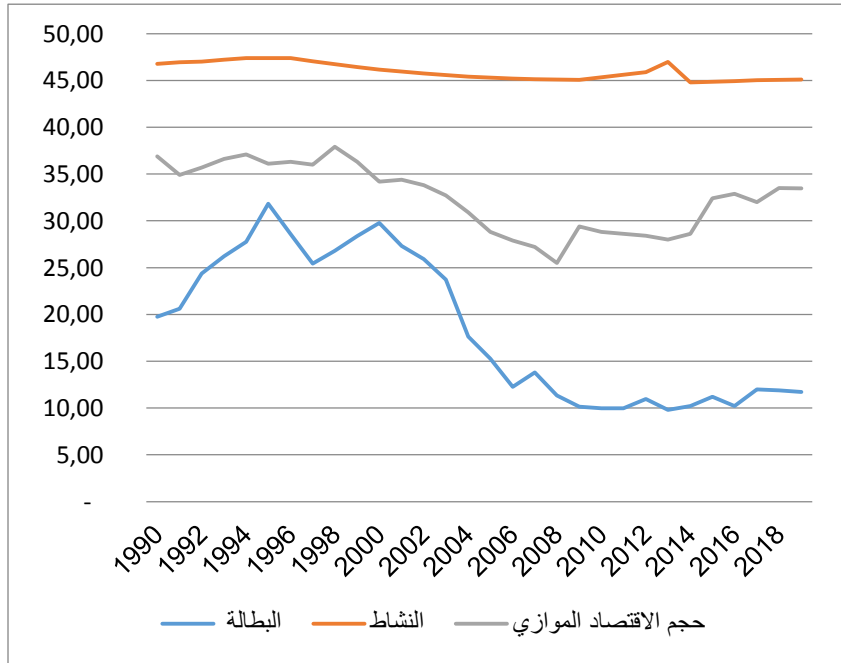
نظراً للعلاقة التناظرية بين حجم الاقتصاد الموازي و حجم العمالة الغير رسمية، ونظراً لاستبعاد القطاع الفلاحي من قياسات حجم التشغيل الموازي، فإن دراسة العلاقة بموضوعية تستلزم استخدام حجم الاقتصاد الموازي بصفة عامة دون إقصاء أي قطاع أو فئة، و باعتباره عامل الجذب الأساسي الذي يؤثر مباشرة على المؤشرات الرسمية لسوق العمل، و هذا من أجل الوصول إلى نفس مستوى شمولية واعتدال الجزء الأول من المقاربة. ومن أجل ذلك، عمدت هذه الدراسة في هذا الجزء الثاني إلى قياس الدلالة الإحصائية الرياضية لحجم الاقتصاد الموازي (قياس MIMIC) و حجم النشاط على معدلات البطالة في المدى القريب والبعيد.

القياس: طريقة MIMIC لقياس حجم الاقتصاد الموازي: صعوبة قياس حجم الاقتصاد الموازي ترجع لكونه متغيراً كامناً غير قابل للملاحظة بشكل مباشر، لهذا يعتمد هذا النموذج على أسلوب قياس يتعامل مع الأسباب التي تحرك حجم الاقتصاد الموازي و الآثار التي تترتب عنه في نفس الوقت مع إدراجه كمتغير وسيط بين الظواهر الإحصائية المحفزة له والظواهر الإحصائية الناتجة عنه أو المؤشرات، لهذا سمي بالنموذج المتعدد الأسباب المتعدد المؤشرات (MIMIC). (TREBICKA, 2014, p. 295) (FINCH & FRENCH, 2011, pp. 229-252). وهذا ما يؤكد الاتجاه المقارباتي لهذه الورقة البحثية والذي يعتمد على طبيعة العلاقة التناظرية بين مختلف المتغيرات و المؤشرات المستخدمة.

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

البيانات المستخدمة في هذا النموذج مأخوذة من دراسة بعنوان "تسليط الضوء على الاقتصاد الموازي وعلاقته بالاقتصاد الرسمي - قاعدة بيانات عالمية 2019 Schneider" والتي استخدمت نموذج MIMIC لتقدير حجم الاقتصاد الموازي باستخدام متغيرات اقتصادية وجبائية، متغيرات ذات بعد اجتماعي و أخرى ذات بعد سياسي كمؤشرات الاستقرار القانوني والسياسي ومؤشرات الفساد، بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات استهلاك الطاقة ومتوسط الإنفاق الأسري. كما تم استخدام نفس بيانات الجزء الأول من الدراسة في ما يتعلق البطالة والنشاط أثناء الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

الشكل 02: تطور مؤشرات التشغيل مقارنة مع حجم الاقتصاد الموازي.



المصدر: بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و (Schneider 2019).

سليم معمر؛ بن عمر عواج

النمذجة: يعتمد هذا الجزء الثاني من المقاربة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وهو نموذج ديناميكي يسمح بتقدير تأثير سلاسل زمنية من نفس الدرجة الاستقرار أو من درجات مختلفة، مهما كانت الفجوة الزمنية التي تسبق التأثير أو فترة الإبطاء، لهذا يعتبر هذا النموذج فعالاً في حالة ما إذا كان تأثير المتغير المستقل غير آني و لا تسمح القياسات الآنية برصده، كما أنه يسمح بملاحظة العلاقات الأكثر ضبابية و تقديرها كمياً لأنه لا يشترط نفس درجة التكامل بين السلاسل الزمنية (BAHMANI & FARIDITAVANA, 2016, pp. 51-70).

-التكامل أو التكامل المتزامن بين متغيرين هو خاصية إحصائية تشير إلى وجود علاقة خطية بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بعد دراسة مستوى استقرارها و الاتجاه العام للمعادلات الخطية للمتغيرات (PERMAN, 1991).

يمكن صياغة النموذج بالشكل التالي:

$$unp = \varphi + b_1 actr + b_2 ses + \mu$$

أو

$$\begin{aligned} \Delta unp_t = & \varphi_0 + \sum_{i=1}^p \beta_t \Delta unp_{t-1} + \sum_{i=0}^{q1} \delta_t \Delta actr_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^{q2} \gamma_t \Delta ses_{t-1} \\ & + \sigma ECT_{t-1} + \mu_t \end{aligned}$$

و هي معادلة الاستجابة في الأجل القصير حيث φ_0 هو الحد الثابت، β δ γ هي معالم

النموذج، ECT هو معامل تصحيح الخطأ، μ هو حد الخطأ، p $q1$ $q2$ هي فترات الاستجابة

الاختبارات: نتج عن البحث عن درجة الإبطاء المثلى و مستوى استقرار كل سلسلة أن كل المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى، دون قاطع و دون اتجاه عام و مع فترة إبطاء واحدة تدل على سرعة استجابة المتغيرات لأي صدمة على النموذج. اختبار الحدود التكامل المشترك المتزامن بين متغيرات في نموذج يعتبر

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

البطالة متغيرا تابعا لحجم الاقتصاد الموازي و حجم النشاط، كان معنويا في حدود 5% حسب قيمة F statistics و منه نستنتج أن هذه المعادلة متكاملة أي يوجد علاقة خطية بين هذه السلاسل الزمنية كما أن كل معلمات النموذج كانت معنوية كذلك و هذا يدل على صلاحية النموذج لتفسير العلاقة في المدى القصير والبعيد.

– جودة النموذج: اختبار معامل اتجاه تصحيح الخطأ أظهر كذلك معنويته في حدود 1% لهذا نقول أن النموذج يتجه إلى إعادة توازن العلاقة في المدى القريب و البعيد، و هذا يدل على قوة دلالة النموذج وجودته، في حين نتج عن اختبار سلسلة البواقي عدم وجود مشكل عدم تجانس التباين أي يوجد ثبات انتشار القيم الشارذة التي تميل للانحدار نحو قيم معلمات النموذج على طول فترة الدراسة و هذا ما يؤثر إيجابا على مصداقية هذا الأخير. سلسلة انحراف القيم المشاهدة عن القيم المنمذجة أيضا موزعة طبيعيا وعشوائيا ولا تخضع لمشكل الارتباط الذاتي الأخطاء. كما أن كل المعلمات مستقرة هيكليا. و هذا ما يؤكد جودة النموذج و درجة اعتمادية نتائجه، بما في ذلك اختبار التنبؤ و يمكن كتابة نتيجة النمذجة بالشكل التالي:

$$\text{unp} = 0.748638327935 \text{unp}_{-1} + 1.05675314126 \text{actr} + 0.424718609053 \text{ses} - 57.8362687843$$

أو

$$\Delta \text{unp} = -57.836268784225 - 0.251361672065 \text{unp}_{-1} + 1.056753141262 [\text{unp} - (4.20411407 \text{actr}_{-1} + 1.68967132 \text{ses}_{-1} - 230.09183663) + 0.424718609053 \text{ses}]$$

تقنيات التنبؤ تسمح لنا بافتراض تقلص حجم الاقتصاد الموازي و معرفة ردة فعل معدل البطالة، و بالقيام بتقليص حجم الاقتصاد الموازي بشكل متواصل و معتدل لمدة 5 سنوات إلى حدود 20% سنة 2024

سليم معمر؛ بن عمر عواج

يرتفع معدل البطالة إلى حوالي 16% و هذا يدل على الامتصاص الكبير لليد العاملة من طرف السوق الموازي خلال الفترات السابقة.

تفسير النتائج: (DIKS & PANCHENKO, 2006, pp. 1649-1669)؛
(KOENKER, 1981, pp. 107-112): أدت النتائج إلى الامتثال للتحليل السابق الذي يقضي بالجاذبية العالية لسوق التشغيل الموازي و أكدت أن العلاقة بين البطالة و الاقتصاد الموازي ليست ناتجة عن جاذبيته العالية فقط و إنما عن عجز السوق الرسمي على امتصاص اليد العاملة و هو ما يتجلى من خلال نتائج التنبؤ. كما أن ارتفاع معدل البطالة في السوق الرسمي نتيجةً لانخفاض حجم الاقتصاد الموازي ناتج عن كون النشاطات الموازية تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي و هذا بدوره يعمل على رفع الطلب على وسائل الإنتاج في السوقين و بالتالي انتعاش معدلات التشغيل الرسمي. في حين انخفاض الطلب بسبب اختفاء المداخل الناتجة عن الأنشطة الموازية بفعل تقليص حجم الاقتصاد الموازي، يؤدي إلى كبح عجلة الإنتاج و بالتالي إلى التأثير على مستويات البطالة و هذا ما يؤكد عجز سياسة التشغيل عن استدراج الرأس المال البشري و إعادة حقنه في قنوات رسمية حتى في ظروف تقلص حجم الاقتصاد الموازي و انخفاض طلبه و جاذبيته، نظرا لعدم استغلال فرص النمو والتنمية وسوء قراءة المعطيات الاقتصادية، و هذا ما يتوافق بدوره مع نتائج الجزء الأول من هذه الدراسة.

4. مناقشة النتائج:

1.4. مناقشة وتحليل النتائج:

القراءة السطحية لمؤشرات التشغيل دون تحليل العلاقة التفاعلية بينها و بين مختلف العوامل والمتغيرات الاقتصادية ليست غير كافية فقط و إنما مظلمة، على غرار حالة الجزائر أثناء الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2019، إذ يلاحظ التحسن المستمر لكل مؤشر بشكل منفرد، في حين بينت الدراسة القياسية أن المؤشرات لا تحفز السلطات على اتخاذ الإجراءات اللازمة و هذا يدل على سوء قراءة البيانات والعجز عن توظيفها بفعالية، كما بينت الدراسة أن مجمل التدابير المتخذة لا تحفز ولا تؤثر على سوق

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

العمل إطلاقاً، وهذا يدل على انعدام قاعدة التحفيز الحلقي المتسلسل و المتناظر كما تم الإشارة في متن الورقة البحثية. لهذا يمكن الجزم قطعاً بأن سياسة التشغيل في الجزائر عجزت عن الانصهار في البعدين الاقتصادي و الاجتماعي أثناء فترة الدراسة، من حيث القراءة و توظيف المعطيات و كذلك من حيث تحقيق الأهداف.

تلك الأهداف هي ما يعطي للتشغيل الموازي جاذبيته، لأن الفرد على المستوى الجزئي يسعى إلى تحقيق منفعته التي تتلخص في هذا السياق في أهداف التشغيل، كما أن الجهاز الاقتصادي على المستوى الكلي يعمل على اغتنام الفرص في أي قناة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، لهذا يميل الأفراد إلى المفاضلة بين السوقين و تميل الأنشطة إلى المفاضلة بين القناتين. في نفس الوقت و نظراً للعلاقة التناظرية بين التشغيل غير الرسمي و الاقتصاد الموازي فإن هذا الأخير يعمل على الضغط على سوق العمل الرسمية و على استنزاف الموارد الرسمية و هذا ما يفسر انزلاق معظم التدابير إلى السوق الموازي نظراً لكفاءته في توظيفها مقارنة مع الرسمي، و هذا ما يفسر كذلك ارتفاع البطالة الرسمية بعد تقلص حجم النشاط الموازي الذي يسبب بدوره انخفاضاً للطلب ككل بما في ذلك الطلب على اليد العاملة في سوقها الرسمي. لذلك نستطيع القول أن سياسة التشغيل أيضاً عاجزة عن مواجهة نزيف اليد العاملة وانزلاق الموارد (في صورة الإنفاق الحكومي وإجراءات دعم الاستثمار) إلى القنوات الموازية، وهذا ما يجعل من التشغيل الموازي حتميةً تعمل على امتصاص القوى النشطة لغرض تحقيق الدخل و الحفاظ على المستوى الكلي للطلب من جهة و تحافظ على قدر معين من التشغيل الرسمي اللازم للاستجابة لهذا الطلب.

عادةً يستلزم تحليل أسواق العمل عدم إغفال أثر الظاهرة النقدية، نظراً للعلاقة القوية بين التضخم و مؤشرات التشغيل، و هو أول انتقاد قد تتعرض له هذه الدراسة، لكن المؤشرات المستخدمة في هذه النماذج القياسية هي مؤشرات محسوبة بقيم ثابتة للدولار الأمريكي في فترة مرجعية موحدة مما ينفي تأثير تضخم أو انكماش الكتلة النقدية على معدل البطالة أثناء فترة الدراسة، من جهة أخرى فإن الظاهرة

سليم معمر؛ بن عمر عواج

النقدية في الاقتصاد الجزائري تغضع كذلك لضغط النشاط الموازي بفعل النزيف القوي نحو القنوات غير الرسمية و هذا ما يؤكد فرضية انزلاق التدابير نحو الإقتصاد الموازي و في المقابل زيادة موارد هذا الأخير تعمل على رفع طلبه على المزيد من الموارد ورفع إجمالي الطلب الكلي و هذا ما يؤكد كذلك علاقة تكميش النشاط الموازي لمعدل البطالة. لهذا نقول أن عجز السياسة يمتد ليشمل جانبها السلبي الخامل حيث أن أي إجراء بحسن كمثل سائلة لتحفيز الاقتصاد يتم امتصاصه من طرف الاقتصاد الموازي فوراً نظراً لسرعة استجابته مقارنة مع الاقتصاد الرسمي، و بالتالي يتضح جلياً أن الفشل يشمل سياسة التشغيل في شكلها الخامل و النشيط.

الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني المعتمدة على المحروقات قد تعطي صفة الاعتدال في قراءة مؤشرات سوق العمل بالنظر إلى المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه و معدلات البطالة، لكن هذه الفرضية تؤكد فكرة فشل سياسات التشغيل، إذ أنه بالإضافة إلى سوء استخدام المعلومات كما تم الإشارة إليه في الجزء الأول الدراسة، فإن الصفة الريعية تدل على سوء استخدام وفرة الموارد من أجل تحقيق أهداف التشغيل، و التي من المفروض أن توظف كذلك في اتجاه استغلال كل فرص النمو التنموية و تأهيل الفئة الناشطة و تكييفها مع متطلبات الاستثمار خارج المحروقات. لهذا نقول كذلك أن عجز هذه السياسة كان أفقياً و عمودياً أثناء فترة الدراسة.

فترة الدراسة قد تشكل الانتقاداً حقيقياً لنتائج النموذج لكون عدد المشاهدات قليل نسبياً، لكن و في نفس الوقت تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة كانت متنوعة من حيث الظروف حيث عرفت أزمة سياسية في العشرية الأولى و عرفت طفرة في أسعار البترول بين ارتفاع كبير في أواسط العشرية الثانية إلى انخفاض كبير في أواسط العشرية الثالثة و ما تبعه من إجراءات التقشف. كما أن الفترة كانت متنوعة من حيث السياسات و الإجراءات من انفتاح في بدايتها إلى دعم و تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أواسطها إلى ترشيد و تأطير الدعم في أواخرها، و مع ذلك لم يكن لكل ذلك التنوع تأثيراً على سلامة النموذجين بدليل تحانس تباين البواقي و توزيعها الطبيعي، مما يدل على أن كل الظروف لم يكن لها أثر

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

على سيرورة العلاقات التفاعلية بين المتغيرات. في المقابل يدل التوزيع الطبيعي للانحرافات على سوء استغلال فترة الدعم و الترشيد و طفرة أسعار النفط.

2.4. توصيات:

تنقسم توصيات حسب نتائج هذه الدراسة إلى ثلاث أقسام:

- قراءة ملف التشغيل:

- القراءة السطحية لمؤشرات التشغيل ليست موضوعية، لأن التشغيل كباقي الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية لا يتسم بالإقليدية مثل ما هو الحال بالنسبة للظواهر التجريبية و إنما يتسم بتعقيد بالغ ينبع عن تفاعل الكثير من المتغيرات و الظروف لهذا يجب تحليل هذه الظاهرة بالاعتماد نظام موحد يجمع كل أسبابها و يتقصى عن كل تجلياتها و كيفية تفاعل و سير هذا النظام في ظل الظروف الخارجية.

- الاعتماد على الطرق الكمية الحديثة من شأنه مساعدة الباحث أو صاحب القرار على تقييم سيرورة هذا النظام بشكل واضح و تجريبي و يساهم في رفع اعتمادية النتائج وصلاحية مقروئيتها.

- الدراسة الموضوعية لتحليل العلاقة بين متغيرات هذه الظاهرة تستلزم الاعتماد على قاعدة التأثير الحلقي المتسلسل التناظري بين المعطيات تبعاً لسرعة استجابة كل متغير و قوة تأثيره على النظام ككل.

- تسيير ملف التشغيل:

- استغلال و استثمار المعلومات و الموارد وفق النظام المشار إليه أعلاه لغرض رفع كفاءة أي إجراء أو تدبير و كذلك قياس ردة فعل سوق العمل، و بالتالي اتخاذ القرار وفقاً لوقائع قابلة للقياس.

سليم معمر؛ بن عمر عواج

- العمل على رفع سرعة استجابة الاقتصاد الرسمي مقارنة بالسوق الموازي نظراً لامتناعه للموارد، عوّض كل إجراءات الردع و القمع القانونية التي من شأنها التأثير سلباً على سوق العمل الرسمي. ومن أجل ذلك، لابد من التخفيف من كل الإجراءات القانونية و الإدارية التي تتيح للفرد أو المنشأة ممارسة أي نشاط، بالإضافة إلى تكييف الجهاز المصرفي بما يسمح بوقف نزيف الكتلة النقدية و كبح سرعة تداولها بالتالي سرعة تنفيذ العمليات الرسمية، عن طريق رفع حجم المعاملات غير السائلة و تسقيف مبالغ الدفع نقداً.
- العمل على الترسيم السلس لكل النشاطات الغير رسمية ما عدى الغير شرعية عوّض التوجه العام نحو ترويض الاقتصاد الموازي، أو التوجه نحو تحديد العملة، لأن تحديد العملة أو ترويض النشاط لن يكون تأثيره مستمراً بالنظر إل كون الاقتصاد الموازي ظاهرة اجتماعية ناتجة عن عجز الجهاز الاقتصادي الرسمي عن اغتنام الفرص.
- العمل على حل مشكل الأوعية العقارية الفلاحية من أجل إفساح المجال للاستثمار الرسمي في القطاع الفلاحي وما ينجر عنه من ديناميكية في قطاعات أخرى كالصناعات الغذائية والنسيج و التصدير والنقل والتجارة وما ينتج عن ذلك من توظيف مباشر أو ثانوي بفعل ارتفاع الطلب الكلي وانتعاش الاقتصاد الكلي.
- العمل على تأطير الاستثمار والنفقات العمومية في سبيل تحقيق أهداف التشغيل عن طريق انتقاء القطاعات ذات سرعة الاستجابة العالية و ذات القدرات الكامنة على النمو من أجل استقطاب اليد العاملة.
- العمل على تأهيل المستثمرين من أجل دعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا يستلزم تكييف البرامج التكوينية مع متطلبات السوق العصرية.

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

- استشراف ملف التشغيل:

- التوجه العام للحكومة في السنتين الأخيرتين و الذي يقضي بتقليص حجم الاقتصاد الموازي بكل الطرق و لاسيما الردع القانوني و استنفاد موارده عن طريق تحديد العملة، لن يكون له تأثيرا إيجابيا على الاقتصاد الوطني و على التشغيل بشكل الخاص، لأن هذه الحلول عرضية لن يلبث بعدها النشاط الموازي للتوسع من جديد بعد فترات من التأثير السلبي على الطلب الكلي و معدلات البطالة، الأجدر هو القضاء على الأسباب الجذرية لهذا المشكل و التي ترفع من سرعة استجابة الاقتصاد الموازي و فعاليته في امتصاص الموارد.

- التوجه العام لدعم المؤسسات الناشئة في شكلها القانوني المعروف والذي يعتبر أي نشاط مبتكر و يستخدم تقنيات الاعلام والاتصال هو مؤسسة ناشئة، ليس إلا شكل آخر من أشكال دعم الاستثمار الذي عرفته الجزائر أثناء فترة الدراسة و قد يكون له آثار وخيمة على سوق العمل و الاقتصاد ككل، ذلك لأن فرضية القدرة العالية على نمو الشركات الناشئة كما يعرفها القانون الجزائري تعتمد على ظروف قدرات الكامنة لنمو الطلب على المنتجات المبتكرة في ظل تشبع إقتصاد ما، من العرض و وجود كتلة نقدية ضعيفة السيولة داخل هذا الاقتصاد بالإضافة إلى قدرته العالية على خلق النقود، و هذه كلها شروط توفرت في نماذج إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و كندا و الدول الأوروبية وأخرى. لكن هذه الشروط منعدمة تماما في إقتصاد الجزائري خاصة في ظل أزمة السيولة الحالية. لهذا فهذا التوجه لن يكون له أثر إيجابي كما يتوقعه عرابوه و إنما سوف يوفر المزيد من الموارد لآلة الموازية.

- الشراكة الحقيقية بين مؤسسات البحث والتكوين و المؤسسات الاقتصادية لأجل تطوير المقاولاتية من شأنها تكييف المؤهلات مع متطلبات سوق العمل تحت وطأة الشروط السابق

سليم معمر؛ بن عمر عواج

ذكرها، ذلك لأن أولوية الاقتصاد الجزائري الآن هي خلق القيمة الحقيقية العينية القابلة للتداول و القدرة على النمو في ظل ظروف ندرة المنتج المحلي ووفرة فرص النمو والتنمية.

- الحديث عن رقمنة الاقتصاد الوطني لا يجب أن يتعدى استهداف سرعة استجابة الاقتصاد و قدرة على امتصاص الموارد و عزلها عن النزيف نحو الجهاز الموازي، و إلا فإن هذا المفهوم يصبح مظللاً و ضبابياً، لأن الرقمنة حسب التوجه الحكومي هي ضرورة لانطلاق الاقتصاد الوطني و لكن في الحقيقة هذا المفهوم كان حتمية ناتجة عن تطور اقتصاديات الدول المتقدمة بفعل تشبع الأسواق والقدرات العالية على النمو و التنافسية الحادة و القدرة العالية على خلق النقود و سرعة تداول الأصول المالية ضعيفة السيولة، لهذا فإن الاقتصاد الوطني يحتاج إلى تنظيم وتأهيل من أجل تأسيسه وفقاً لظروفه و من الخطير محاكات تجارب اقتصادية لا تغض عن نفس الإعدادات ولا تتوفر على نفس المكونات.

- التوجه نحو الاعتناء بمناطق الظل عن طريق الإنفاق الحكومي العمودي الانتقائي من شأنه إنعاش سوق التشغيل على المستوى الجزئي على المدى القصير و المتوسط نظراً لاحتمال ارتفاع الطلب على اليد العاملة في هذه المناطق من أجل تنفيذ البرامج الحكومية، في حين يُتَظَر أن يكون تأثيره على المدى البعيد محتشماً نسبياً لأنه لن يتعدى توظيف عدد قليل من مؤطري ومستخدمي المرافق العامة المبرمجة، على غرار المدارس والمراكز الصحية. لهذا فإن الاعتناء بهذه المناطق يخضع لضرورة التكفل بملف قطاع الفلاحة كما تمت الإشارة له آنفاً، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد إطار قانوني يتيح امتيازات جبائية لكل راغب في الاستثمار في هذه المناطق.

5. قائمة المراجع:

- ALEXANDER, P., & BADEN, S. (2001). Glossaire genre et macro-économie. *Genre et économie. Un premier éclairage*.
- BAHMANI, O. M., & FARIDITAVANA, H. (2016). Nonlinear ARDL approach and the J-curve phenomenon. *Open Economies Review*, 27(1).

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

- BEHAGHEL, L. (2012). *Lire l'économétrie*.
- BIT. (2013). *La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle*.
- BOULILA, H., & BENBOUZIANE, M. (2018). Austerity in Time of Crisis: A Solution or a Dangerous Idea? Evidence from Algeria. *ETIKONOMI*, 17(01).
- BRANDOLINI, A. C. (2006). Does the ILO definition capture all unemployment? *Journal of the European Economic Association*, 4(1).
- BRAUNSTEIN, E. (2012). *Neoliberal development macroeconomics: A consideration of its gendered employment effects*. United Nations Research Inst. for Social Development.
- Carlotta et FLEISCHER, Lara BALESTRA .(2018) .*Diversity statistics in the OECD: How do OECD countries collect data on ethnic, racial and indigenous identity ?*
- CÉDRIC, V. (2018). *Donner un sens à l'intelligence artificielle: Pour une stratégie nationale et européenne*.
- CHARMES, J. (2010). *Informal Economy and Labour Market Policies and Institutions in selected Mediterranean Countries: Turkey, Syria, Jordan, Algeria and Morocco*. ILO Report.
- CHERFI, F. (2020). Informal economy, government intervention and labor market in Algeria: An analysis by structural models. *Economics Bulletin*, 40(2).
- CORNILLON, P.-A., & MATZNER, L. (2007). *Régression: théorie et applications*. Springer.
- DIKS, C., & PANCHENKO, V. (2006). A new statistic and practical guidelines for nonparametric Granger causality testing. *Journal of Economic Dynamics and Control*, 30(9-10).
- EAMETS, R., & JAAKSON, K. (2014). Labour market flexibility and spatial obility. *International Journal of Manpower*.
- FINCH, W. H., & FRENCH, B. F. (2011). Estimation of MIMIC model parameters with multilevel data. *Structural Equation Modeling*, 18(2).

- GALLIE, D. W. (1998). *Restructuring the employment relationship*. OUP Catalogue.
- GREENE, W. (2006). *Econométrie*. édition française dirigée par Didier Schlachter.
- GUITTON, H. (1973). Statistiques, économétrie, analyse des données. *Journal de la société française de statistique*, 114.
- HAMMOUDA, N.-E. (2006). *Secteur et emploi informels en Algérie: définitions, mesures et méthodes d'estimation [Informal sector and employment in Ageria: definition, measure and estimation methods]*. Germany: University Library of Munich.
- HUSSMANN, R. (2003-2004). Statistical definition of informal employment: Guidelines endorsed by the Seventeenth International Conference of Labour Statisticians . Dans *7th Meeting of the Expert Group on Informal Sector Statistics (Delhi Group)*.
- HUSSMANN, R. (2004). *Defining and measuring informal employment*. Geneva: International Labour Office.
- Jérôme, G. (1993). *Les politiques de l'emploi*. Paris: Vuibert.
- KENEDI, G. (2017). comprendre les chiffres et les évolutions récentes du chômage. *Regards croises sur l'economie*(1).
- KOENKER, R. (1981). A note on studentizing a test for heteroscedasticity. *Journal of econometrics*, 17(1).
- KOTNIK, P., & PETRIN, T. (2017). Les stratégies de spécialisation intelligente: approche factuelle. *Revue internationale des sciences administratives*, 83(1).
- LAHARACH, Y., & BENLAMINE, M. (1993). *Cadre Macroéconomique à Modèle Structurel Dynamique*.
- NICKELL, S., & LAYARD, R. (1999). Labor market institutions and economic performance. *Handbook of labor economics*, 3.
- NOLAN, B. (1998). United Nations Development Programme." Human Development Report 1998": How Ireland Fares (Book Review). *Economic and Social Review*, 29(3).
- Office national des statistiques. (2013).
- Office national des statistiques. (2014).

التشغيل غير الرسمي في الجزائر، جاذبية أم حتمية؟

- PERMAN, R. (1991). Cointegration: an introduction to the literature. *Journal of Economic Studies*.
- Pierre Cahuc, A. Z. (2004). Le chômage, fatalité ou nécessité ? Paris: Flammarion.
- RUNKLE, D. E. (1987). Vector autoregressions and reality. *Journal of Business & Economic Statistics*, 5(4).
- SCHMID, G., & GAZIER, B. (2002). *The dynamics of full employment: Social integration through transitional labour markets*. Edward Elgar Publishing.
- SIMS, C. A. (1980). Macroeconomics and reality. *Econometrica. journal of the Econometric Society*.
- SOUAG, A., ADAIR, P., & HAMMOUDA, N.-E. (2016). L'emploi informel en Algérie: tendances et caractéristiques (2001-2010). *Revue MECAS*, 12.
- The general theory of employment1937*The quarterly journal of economics*512
- TREBICKA, B. (2014). MIMIC model: A tool to estimate the shadow economy. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 3(6).
- WALLACE, H., & POLLACK, M. A. (2020). *Policy-making in the European Union*. USA: Oxford University Press.